الخمسة التي قررها الإسلام، وهي التي تعتبر ثابتة في هذا الدين بالضرورة، وتكون قرارات هذه الجامعة أو ما يكون على شكلها نظاماً يتبع ولا يكون أقوالا تردد، وا في عون العبد ما دام العبد في عو أخيه.

اقتصاد إسلامي:

15 ـ ولا يدعم الوحدة إلا اقتصاد إسلامي، لأن قوى الأمم في هذه الحياة تقوم على الاقتصاد، والعالم الآن يسيره الاقتصادن فهو الذي يبعث الحروب، إذ الحروب الكثيرة الآن ليست إلا نزاعا على ينابيع الثروة، فحيث كانت الينابيع اشرأبت الأعناق، وتحركت المطامع، وكان التناحر على الوصول اليها، أو الاستحفاظ عليها، ولقد صارت ينابيع الثروة التي في ارض المسلمين وملكهم موضع تنافس أعدائهم، يلقون إليهم بفتاتها المتساقط، ويجعلون من المسلمين آلات الاستغلال، فهم مسخرون، والنتائج لغيرهم، وما يبقونهم إلا لهذه السخرة.

ولا يرفع عنا ذلك النير الثقيل إلا التعاون الاقتصادي بين الأقاليم الإسلامية، وإني لا أستطيع أن أرسم منهاجاً اقتصادياً، لأني لست من أهل الخبرة في ذلك، ولكني أضع الرغبات الآتية:

أولا: نعمل على استغلال الثروة الإسلامية مجتمعين لا متفرقين، فأهل الخبرة الذين يدرسون ويفحصون يكونون من المسلمين، وإن لم يكن منهم من يستطيع وأريد الاستعانة بأهل خبرة من غيرهم فمن الدول التي لم تعرف بالطمع في ينابيع الثروة الإسلامية، وليست عندها الطاقة للسيطرة عليها.

ثانياً: تكون الشركات الاستغلالية، سواء أكانت تجارية أم كانت صناعية برءوس أموال إسلامية، لأن الأجانب لا يريدوننا إلا مسخرين، ولا يلبثون إلا قليلا، حتى يتخذوا أموالهم سبيلا للتحكم فينا، كذلك فعلوا في الماضين ويريدون أن يعيدوه في الحاضر.

ثالثا: يجب أن يكون هناك ارتباط نقدي بين الأقاليم الإسلامية بحيث يسهل التعامل، ولا يمحي النقد الاقليمي، بل يكون لكل بلد نقده، ولكن يكون